الدروز ــ « طائفة خاصة »

فرضت اسرائيل الخدمة الالزامية في الجيش على الدروز والشركس منذ سنة ١٩٥٧ ، وذلك كما تدعي ، « بناء على طلب شيوخهم » ، وخاصة اولئك منهم المتعاونين مع السلطة وعلى رأسهم النائب جبر (الداهش) معدي . وكانت سلطات اسرائيل قد اعلنت اكثر من مرة انها ستمنح الدروز معاملة خاصة ، « مكافأة » لخدمتهم في الجيش ، ولكن هذا لم يتحقق ابدا . فالدروز كانوا اول من صودرت ارضيهم ، ولم يتعد مستوى معيشتهم المستوى القائم في القرى العربية عامة ، بل ربما كان احيانا اقل منه . كما ان الخدمات الحكومية لم تتعد المستوى المتوفر في باقي القرى العربية . وعلى هذا الاساس بدأت تظهر بوادر الخلاف بين الشباب الدروز الذين يطالبون بمساواة كاملة في الحقوق مع اليهود ، بصفتهم جنودا مسرحين ، وبين الزعامة التقليدية التي ترفض بقوة احداث اي تغيير في وضع الطائفة ، لئلا تفقد السيطرة داخلها ، وذلك بالاضافة الى التيار الاساسي ، الذي يرفض الخدمة في الجيش الاسرائيلي جملة وتفصيلا . ويتضح من الانباء التي ترد من اسرائيل ان شباب الطائفة الدرزية ينقسمون الى فئتين من الرافضين ، لكل منهما موقفها الخاص بها .

ترى الفئة الاولى ان الخدمة في الجيش يجب ان ترتبط بمعاملة خاصة من جانب السلطات ، تتمثل في منح حقوق متساوية للجنود الدروز المسرحين ، وتطوير القرى الدرزية بواسطة تصنيعها وبناء المدارس الملائمة بها ومدها بالكهرباء والماء . ولكن ما دام الدروز لا يحصلون على هذه الحقوق ، فليس هناك مبرر لخدمتهم في الجيش . كما يطالب هؤلاء باخراج مسألة معالجة قضايا الدروز من اطار الاقسام العربية القائمة في الدوائر الحكومية المختلفة ، وخاصة مكتب المستشار للشؤون العربية . ويعارض الزعماء التقليديون ، وعلى رأسهم نائب وزير المواصلات وعضو الكنيست جبر معدي هذا الاتجاه بشدة ، لانه قد يسبب مشاكل كثيرة للدروز ، بسبب الحساسيات التي يمكن ان يخلقها بينهم وبين المسلمين والمسيحيين ، كما ان الاقسام العربية تعمل الكثير في سبيل حل مشاكل الدروز (توفيق خوري ــ يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/١٩) .

اما الفئة الثانية من الرافضين فهي تلك التي تطالب بالغاء الخدمة الالزامية في الجيش ، لان الدروز عرب مثلهم مثل المسلمين والمسيحيين ، وان « القومية الدرزية » ليست الا اختراعا اسرائيليا لا اساس له من الصحة . وقد انتظمت هذه الفئة التي يترأسها الشيخ فرهود شيخ الطائفة الدرزية في قرية الرامة ، في لجنة اطلقت على نفسها اسم « اللجنة الدرزية المستقلة » ، وأخذت على عاتقها مسؤولية العمل على الغاء التجنيد الالزامي ، والغاء التفرقة بين الدروز وباقي العرب في اسرائيل واعادة الطائفة الى اصلها الحقيقي اي ، على حد تعبير احد اعضاء اللجنة (حوتام ، ١٩٧٤/١٢/١٣) « طائفة اسلامية ظهرت في القرن الحادي عشر ، وهي جزء غير منفصل من الشعب العربي . وليست حكومة اسرائيل ولا الصهيونية هي التي تقرر اذا كنا عربا ام لا » . وتدعي السلطات الاسرائيلية ، في مقابل ذلك ، ان معظم مؤيدي هذه اللجنة ينتمون الى الحزب الشيوعي (راكاح) .

ولكن على الرغم من ذلك فان ظواهر رفض التجنيد بين الدروز ، التي برزت مؤخرا ، تقلق بال السلطات ، وخاصة بعد تلك المظاهرة الصاخبة التي استقبل بها يتسحاق رابين في احتفالات النبي شعيب في السنة الماضية ، التي كان قد نظمها الشباب الدروز مطالبين بالغاء الخدمة الالزامية . وفي اعقاب هذه الحادثة قرر مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية تشكيل لجنة خاصة لسماع شكاوى الدروز وتقديم توصيات لحل مشاكلهم ، برئاسة دكتور جبريئيل بن ــ دور من جامعة حيفا ومايز عزام من عسفيا وسلمان فراج من الرامة . وقد قدمت اللجنة مؤخرا توصياتها الى المستشار للشؤون العربية ، بتنفيذ ما يلي : (١) اقامة قرية درزية جديدة في منطقة الحدود في الشمال ، لاستيعاب الجنود المسرحين من بين الدروز . (٢) توصي اللجنة بان تتعاون وزارات الزراعة ، التجارة والصناعة ، الداخلية ومديرية عقارات اسرائيل سوية في سبيل تطوير القرى الدرزية . (٣) اخراج مسألة معالجة قضايا الدروز من اطار الاقسام العربية القائمة في وزارات الحكومة ، واقامة لجنة حكومية على مستوى رفيع للاهتمام بمسألة دمج الدروز ، تقوم بوضع